

# صندوق النقد الدولي

## سياسات المالية العامة لاستراتيجيات اتفاق باريس بشأن المناخ - من المبادئ إلى الممارسات

15 فبراير 2019

### ملخص وافٍ

قدم 190 طرفاً استراتيجيات مناخية في إطار اتفاق باريس لعام 2015. وتتضمن معظم هذه الاستراتيجيات أهدافاً للتخفيف من آثار تغير المناخ (تخفيض الانبعاثات) والتكيف معها (بناء الصلابة في مواجهة تغير المناخ). وتناقش هذه الدراسة دور سياسات المالية العامة في تنفيذ استراتيجيات التعامل مع تغير المناخ، وتقدم إرشادات عملية بشأنها على مستوى البلدان، وذلك باستخدام أداة متميزة تتسم بالشفافية توضح المفاضلات بين خيارات السياسات.

وفي سياق التخفيف من الآثار، تبين هذه الأداة أن ضرائب الكربون أو التسعير المكافئ لمنتجات الوقود الأحفوري يمكن أن تتسم بالجاذبية على أساس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وأوضاع المالية العامة، والأوضاع البيئية المحلية، والاقتصادية. فمن الممكن استخدام الإيرادات في تخفيض الضرائب التشويهية أو تمويل الاستثمارات العامة. ويمكن أن تسهم أدوات المالية العامة كذلك في تخفيض الانبعاثات الأخرى (كالانبعاثات الناتجة عن أنشطة الحراثة والنقل الدولي). غير أنه سيتعين على كثير من البلدان فرض أسعار مرتفعة على الكربون للوفاء بالتزاماتها، وقد ينشأ عن ذلك تجاذب بين الكفاءة والقبول، مما قد يوحي (إلى جانب أسباب أخرى) بوجود دور يمكن أن تقوم به الأدوات الأخرى.

وسيتطلب الأمر اتخاذ إجراءات مصاحبة على المستويين المحلي والدولي. فعلى المستوى المحلي، نجد أن أنشطة البحث والتطوير، والاستثمار في البنية التحتية، وسياسات سوق المال بإمكانها زيادة فعالية التخفيف من آثار الانبعاثات الكربونية، بينما سيتطلب الأمر اتخاذ إجراءات لتخفيف العبء عن كاهل محدودي الدخل والتعامل مع مسألة القبول السياسي الأوسع نطاقاً. وعلى المستوى الدولي، نجد أن الاتفاق على حد أدنى لأسعار الانبعاثات الكربونية بين البلدان الراغبة في المشاركة بإمكانه دعم عملية اتفاق باريس ومعالجة إلى حد ما أوجه القصور الناجمة عن التباين الكبير في الأسعار بين مختلف البلدان بموجب التعهدات الزاهنة للتخفيف من آثار الانبعاثات.

ويتعين اعتماد استراتيجية شاملة، تتجاوز الاستثمار المادي، من أجل التكيف مع آثار تغير المناخ. فينبغي أن تتطوي الاستراتيجيات الوطنية على تنويع المخاطر ضمن مجموعة من أدوات المالية العامة والقطاع المالي؛ وتحقيق الدمج الكامل بين مخاطر تغير المناخ وهوامش الأمان في المالية العامة والتمويل الموجه لأنشطة المناخية ضمن إطار مستدام للمالية العامة الكلية؛ وإدراج الاستثمار في الأنشطة المناخية في عملية إعداد الموازنات الوطنية. وتشكل تنمية القدرات في استمرارية القدرة على تحمل الدين وإدارة الاستثمارات العامة مطلباً ضرورياً في العديد من البلدان.

وبإمكان الصندوق إسداء المشورة حول انعكاسات الالتزامات المناخية على السياسة الاقتصادية الكلية وسياسة المالية العامة نظراً لما لديه من خبرات، وفي ظل عضويته التي تشمل بلدان العالم، وعلاقته الوثيقة مع وزراء المالية. وبضطلع وزراء المالية بدور رئيسي في دمج رسوم الكربون في ضرائب الوقود؛ وتخصيص إيرادات تسعير الكربون؛ ودمج مخاطر تغير المناخ وتمويل الأنشطة المناخية ضمن أطر المالية العامة الكلية؛ ومعالجة جوانب الاقتصاد السياسي؛ وتنسيق الاستراتيجيات بين الوزارات المختلفة.